

الإجازة الصيفية.. شوارعنا ملاعب مفتوحة



تحقيق / عبدالله كمال

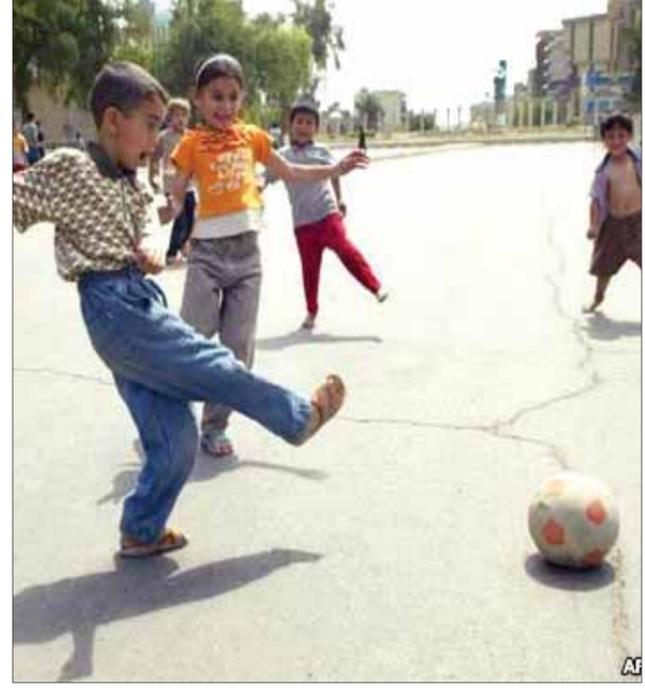
شهرين من انقضاء الامتحانات الوزارية، حيث لم يجد الشباب والأطفال الذين كانت أسرهم تحرص على الدفع بهم للالتحاق بهذه المراكز، أي حيز يقضون فيه أوقات فراغهم، ويفرغون طاقتهم عبر ممارسة أنشطة وهوايات مختلفة، فكانت الشوارع هي الملاذ الوحيد المتاح أمامهم، سيما وأن الإجازة الصيفية تكون بالنسبة لهم فرصة للخلاص من الأجواء المدرسية التي تخلو في الغالب من أي أنشطة ترفيهية، الأمر الذي جعل مدارسنا بيئة طاردة للطلاب.

ليس علينا أن نلقي باللائمة على هؤلاء الشباب أو أسرهم، فما داموا في فترة إجازة، فلا بد لهم من البحث عما يفرغون به طاقتهم، ويشغلون به أوقات فراغهم، مادامت الجهات الرسمية لم تدشن حتى الآن أي مراكز أو مخيمات يتمكن هؤلاء الشباب من الالتحاق بها ليمارسوا هواياتهم من خلالها، ويكتسبوا مهارات جديدة لا تتوفر لهم في المدارس.

هي رسالة نوجهها من خلال هذا التحقيق المصور، إلى الجهات المعنية، وبوجه الخصوص لوزارة الشباب والرياضة، واللجنة العليا للمخيمات والمراكز الصيفية، أملين أن تجد صداها، من خلال استغلال ما تبقى من الإجازة الصيفية، والتسريع في فتح المراكز الصيفية حتى تقوم بدورها في استيعاب طلابنا والمحافظة عليهم من التسكع والضياع في الشوارع.

كل عام، ومع حلول الإجازة الصيفية، تكون شوارعنا على موعد مع التحول إلى ملاعب لطلاب المدارس من الأطفال والشباب على حد سواء، فهؤلاء الطلاب الذين قضوا شهورا من الروتين المدرسي الباحث للملل في مدارسنا، التي تخلو في الغالب من أي أنشطة ترفيهية أو تشويقية، يكونون بحاجة شديدة للخروج من تلك الأجواء، ومع عدم توفر النوادي الرياضية والمنشآت الترفيهية والثقافية في بلادنا، والتي تُنشأ لهذا الغرض في كل دول العالم، فلم يكن أمامهم إلا التوجه إلى الشوارع، للعب والتسكع، وممارسة بعض الألعاب الرياضية، الأمر الذي يؤدي إلى مضايقة المارة، سواء الراجلين منهم أو من يقودون سياراتهم، علاوة على التسبب في حوادث مرورية، لا سمح الله.

يندر أن تمر من شارع فرعي في العاصمة، دون أن تجد جزءاً منه قد تحول إلى ملعب، إن لم يكن قد قطع تماماً، ولا سيما في فترة ما بعد العصر، حيث تمتلئ الشوارع بالشباب من مختلف الأعمار، بل وحتى الأطفال، وتتضاعف المشكلة هذا العام، في ظل غياب المراكز الصيفية التي لم تبدأ نشاطه إلا الآن، رغم مضي فترة تقارب الثلاثة أشهر منذ انتهاء امتحانات النقل في المدارس، وحوالي



الطاقة الشمسية لخدمة وتنمية قطاع الريف

أحمد محمد زبارة

ترتكز في قمم الجبال مما يجعل توفير الخدمات أياً كانت أكثر تكلفة.

ومقارنةً بسيطة مع دول عربية على سبيل المثال، فالدولة التي تمثل أكبر تعداد سكاني هي جمهورية مصر العربية والتي يصل تعداد سكانها أكثر من 65 مليوناً فإن عدد تجمعاتها السكانية لا يزيد عن 5000 تجمع سكاني تمتد هذه التجمعات على امتداد دلتا النيل.

إن مثل هذا الرقم عند المقارنة يفرض الوقوف والتأني ووضع استفسار: ما هي نسبة التجمعات ما بين الدولتين؟ وهل هذه الدولة قد قامت بتغطية جميع احتياجاتها للإنارة؟

إذا كان كذلك ما هو الوضع في بلادنا؟ هل استطعنا في تغطية جزء من الإنارة المنزلية؟ وما هي النسبة التي تم تغطيتها للمقارنة؟ وما نسبتها إلى إجمالي التجمعات السكانية؟ إن جميع هذه الاستفسارات متروكة للقارئ لاستنتاجها لمعرفة الوقت المطلوب وتكلفتها.

إذا تفقنا أن العائق الرئيسي هو العدد الكبير للتجمعات ومراكز التجمعات فهذا معناه معضلة كبرى ونفقات باهظة وعالية لا تستطيع الدولة مواجهتها لمد الشبكة الكهربائية إلى جميع هذه المنازل سواء من حيث الوقت أو التكلفة. فما هو البديل والحل الأمثل للتغلب على ذلك؟

كلنا يعرف بأن الدول تقاس اقتصاديتها ومستوى تطور صناعتها ونهوضها من خلال القياس بمقدار الطاقة التي تنتجها لخدمة القطاعات المختلفة وبالذات الصناعية.

ولا شك أن الصناعة كإحدى القطاعات الهامة تعتمد على توفير الطاقة لضمان تشغيل معداتها الإنتاجية المختلفة، أما إذا كانت المشكلة تكمن في عدم توفر الطاقة للإنارة والاستخدام المنزلي، فمعناه أنها يجب أن تحظى بالأولوية.

والحقيقة أن بلادنا تواجه مشكلة رئيسية في هذا الجانب (الإنارة المنزلية) وما يساهم في توسع وكبر هذه المشكلة طبيعة التجمعات السكانية وتواجدها.

حسب المعلومات الأولية تفيد بأن مقدار التجمعات السكانية تصل إلى 135.000 تجمع سكاني. والتعداد السكاني يصل إلى 24 مليوناً، في حين أن توفير الخدمة لهذه التجمعات يعتمد على موقعها الذي يساهم في سهولة انسياب هذه الخدمات إليها.

في جانب هذا العدد المهول للتجمعات السكانية تكمن المشكلة في أن هذه التجمعات



الريفية - سهولة وسرعة التنفيذ غير المتوقع (لعدم وجود تمديدات شبكة)

فعدنما تكون مصادر الدخل محدودة أو تتطلب نفقات استثمارية كبيرة وتحتاج إلى

حيث ومبررات نجاحها مؤكدة وستحقق العائد الكبير والكبير جدا من ذلك:

- توفر الأشعة الشمسية كما نذكرناه بشكل عال

- تواضع الاحتياج من التيار في المناطق

الحقيقة أن اليبين مصدراً خصه المولى عز وجل به وهو الأشعة الشمسية ومقدار الأشعة التي تحصل عليها في المتر المربع خلال اليوم الواحد تقريبا 6 كيلوات / ساعة.

وليس هذا فقط فهناك ميزة أخرى تفرز بها بلادنا عن بقية البلدان المشمسمة وتتمثل هذه الميزة في الآتي:-

- كمية الغيوم والسحب كبيرة ولكنها سريعة، تفرغ حملتها من الأمطار وسرعان ما تعود الأشعة الشمسية.

- طبيعة الجو مع المنطقة التي يتواجد بها السكان،

فكون تواجدهم في قمم الجبال فهذه ميزة للطاقة الشمسية ويزيد من فاعليتها، فكلما ارتفعنا عن المنطقة الحارة وقلت الرطوبة زاد أداء الخلايا الشمسية وزاد عمر استخدامها.

فهل بالإمكان أن يكون هناك خطوات جادة وتوجه حقيقي بالتركيز على الطاقة الشمسية للمناطق الريفية النائية والبعيدة عن الشبكة كمرحلة أولى.



وقت طويل للحصول على عائد الاستثمار فبالضرورة التركيز على الحلول المساهمة في خفض وتقليص النفقات، والطاقة الشمسية تمثل رافداً كبيراً لخزينة الدولة، والمردود الممكن تحقيقه يفوق أي توقع ويتمثل في الآتي:-

• التخلص من أعباء التشغيل فمصدر الوقود مجاناً من أشعة الشمس

• لا تحتاج إلى صيانة (فقط مسحها من الغبار)

• سلعة معمرة فعمرها يزيد عن 25 سنة

• حماية البيئة والتخلص من المخلفات والغازات

• الحصول على قيمة مالية في مقابل بيع غاز ثاني أكسيد الكربون نتيجة التخلص منه كون الاستخدام للطاقة الشمسية لا يولد غازات

• لا تحتاج إلى نظام إدارة فالمستفيد أو المستخدم هو من يقوم بذلك

• تعتبر أنظمة الطاقة من أفضل الحلول المساهمة في التخفيف من حدة الفقر

• مع الملاحظة والتذكير بأن هذه التقنية قد تم تجربتها وأثبتت نجاحاً غير متوقع في مشاريع نفذت للإنارة في المناطق الريفية وعلى سبيل المثال:

• قرية عسوة في محافظة عدن التي تبعد عنها بحوالي 85 كم باتجاه طريق رأس عمران لعدد 150 منزلاً مختلفة القدرات.

• قرية الشيخ سالم والتي تبعد بحوالي 20 كم عن مركز المحافظة ولعدد 50 منزلاً.

إننا بحاجة ماسة جداً أن نفكر بالمصادر المتاحة لاستخدامها واليمن وأعدة بهذا المصدر المجاني الذي لا ينتهي حتى قيام الساعة.

وموضوعنا اليوم مركز على تطبيق واحد يتمثل في الإنارة المنزلية فقط، فهناك العديد من الاستخدامات المختلفة (إنارة الشوارع / ضخ المياه ... الخ) وكلما تم تنفيذ تطبيق إضافي كلما زادت مساهمتنا في حماية ودعم اقتصادنا القومي.

وقبل أن ننتهي أود أن أذكر بحقيقة بأن الغنى يتم تحقيقه عن طريق تخفيض النفقات وليس بمقدار زيادة الدخل.